

مظاهر التجديد في النظام الصرفي عند تمام حسان  
نظرة في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها.

aspects of renewal in the morphological system in Tammam Hassan

A look at "Arabic its sense and its form"

similar to the silos among the ancients and modernists

د. عبد الحليم معزوز †

تاريخ الاستلام: 2020/10/07 تاريخ القبول: 2021/04

**ملخص:** تعدّ البحوث العلمية لتمام حسان بتعددها وتنوعها بين مؤلفات ومقالات علمية، حاملة لنظرية لسانية متكاملة ورائدة في حقل الدراسات اللسانية العربية الحديثة. فهو يصف نفسه بأنه صاحب أجراً محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، فقد استطاع بمجموع تلك الأعمال التي امتدت لأكثر من نصف قرن أن يضيفي على الدراسات اللسانية العربية الحديثة جدة غير معهودة، وأن يحركها بوضعها وفق قواعد منهجية تضبط كل محاولة في هذا الصدد. وقد تحقق له كلّ ذلك بفضل تعدد مشاريعه ومرجعياته الفكرية وتنوعها؛ فقد فقه التراث العربي وتزوّد منه، وتشبّع من مشاريعه الأصلية، كما عاصر النظريات اللسانية الغربية الحديثة ومناهجها حيث تتلمذ على يد أحد رواد المدارس اللسانية الغربية، وهو فيرث، فكانت آراؤه بذلك، تستمد أصالتها من جذور التراث العربي العريق، وتسائر الحداثة من خلال المناهج الغربية الحديثة فكان له أن قلّص الهوة بين الدرس اللساني العربي ونظيره الغربي.

**Abstract:** The scientific research of Tamam Hassan by its quantity and quality between the writings and scientific articles is considered as a carriage of linguistic theory integrated and pioneering in the field of modern Arabic linguistic studies. He describes himself as the most courageous attempt to rearrange the linguistic ideas after Sibaweh and Abdul Qahir Al-Jarjani. In all these works, which lasted more than half a century, he managed to confer on modern Arabic

† جامعة. المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، محمد بوضياف-مسيلة، الجزائر، البريد الإلكتروني: [lakhdar.dilmi@univ-msila.dz](mailto:lakhdar.dilmi@univ-msila.dz) (المؤلف المرسل).

linguistics an uncommon new approach and move it according to systematic rules that control every attempt in this regard.

He managed to reach all that thanks to the variety of his sources and intellectual references. He was well informed about method heritage and took a huge part of its original courses. He also lived within modern western linguistic theories. His teacher was Firth who was the pioneer of the western linguistic schools. Therefore, his opinions derive their authenticity from the roots of the ancient Arab heritage, and gets along with modernity through reducing the gap between the Arabic and Western linguistic lessons.

*Keywords: Arabic linguistics, morphology, Tamam Hassan, method.*

**1. المقدمة:** المعروف عند الدارسين في مختلف المجالات العلمية أنه للحكم على أية دراسة بأنها علمية يجب أن تكون متممة بصفات معينة، من بينها أن تكون وفق منهج يضمن لها أن تلتزم بشروط البحث العلمي من أجل أن تقام على أسس صحيحة وتصل إلى نتائج مضبوطة. وقد أدرك اللسانيون العرب هذه الحقيقة منذ بداية تأليفهم في هذا المجال.

فبعد أن ظهرت اللسانيات كعلم جديد في أوروبا، تعددت مناهج البحث في هذا الميدان، وبعد أن اطلع بعض الطلبة العرب عليها من خلال بعثات علمية استفادوا منها، وعند محاولتهم نقل هذه المعرفة إلى القارئ العربي ظهر عليهم التأثير بتلك المناهج، وتجلى ذلك التأثير أكثر عندما حاولوا تطبيق المبادئ اللسانية على اللغة العربية فكانوا أمام خيارين: إما الاستجابة إلى من يدعون إلى إعادة بعث التراث العربي كما قدمه سيبويه وأصحابه، أو التخلي تماما عن نموذج سيبويه ومحاولة تطويع اللغة العربية لهذه النماذج الغربية.

ولعل الأكثر توفيقا في عملية نقل المناهج اللسانية الغربية هم الذين حاولوا المزج بين ما اكتسبوه من خلال اطلاعهم على التراث العربي، والإجراءات العلمية المنهجية التي استفادوا منها باحتكاكهم برواد المدارس اللسانية الحديثة في أوروبا.

وخير مثال يساق في هذا الصدد تجربة تمام حسان اللساني العربي الذي استطاع -بشهادة عدد غير قليل من الباحثين- أن يعيد قراءة التراث العربي الضخم وفق المنهج الوصفي، وتجلى ذلك في كل الأعمال التي أسهم بها في التعريف بالنظريات اللسانية خاصة نظرية السياق بحكم تتلمذه على فيرث رائد المدرسة الإنجليزية السياقية.

2 . **مدونة الدراسة:** من أجل ضبط الدراسة والوصول إلى نتائج أكثر دقة، ارتأيت أن أحدد مدونتها باختيار كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها"، خاصة فيما يتعلق بالنظام الصرفي، وهو موضوعها. فكان اختيار كتاب "اللغة العربية" مدونة للدراسة لسببين أساسيين:

- فأما أولهما فهو للكشف عن آليات تطبيق المنهج الوصفي فيه، خاصة أن تمام حسان يصرح أنه الكتاب الوحيد الذي حاول تطبيق معطيات المنهج الوصفي على اللغة العربية، فهو بلا شك " يقف وحيدا في مجال تطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللغة العربية، وأعني بالنظرية اللغوية هنا، الإطار العام والتحليلي للبنوية الوصفية التي سيطرت على الفكر اللغوي إلى ما قبل ظهور نظرية تشومسكي في رأي بعض المؤرخين، كما أعني بها أيضا بصورة خاصة، نظرية فيرث اللغوية، أو بعبارة أخرى، أن النظرية التي طبقها د. تمام حسان في دراسته اللغة هي نظرية فيرث، وهي نظرية، كما أشرت من قبل، تأثر بها ثلاثة من دعاة الوصفية هم: د. تمام حسان ود. كمال بشر ود. محمود السمران"<sup>1</sup>.

- أما الثاني، فالكتاب يخدم موضوع المداخلة التي تدور حول النظام الصرفي، ففي الكتاب عرض مطول له كون الفصل الرابع والذي يدور حول النظام الصرفي هو الأضخم في الكتاب.

### 3. **المستوى الصرفي في كتاب اللغة العربية:** يبدأ تمام حسان حديثه عن الجانب الصرفي في الكتاب

بتبيان كيف يتألف هذا النظام، ويذكر أنه ينبني على ثلاث دعائم هامة هي:

- مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم ويعود بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ،

- طائفة من المباني بعضها صيغ مجردة وبعضها لواصق وبعضها زوائد وبعضها مباني أدوات،

- طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وهي وجوه الارتباط بين المباني وطائفة أخرى من القيم الخلفية أو المقابلات وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني<sup>2</sup>.

ويستعمل تمام حسان مصطلح "المباني الصرفية" ليدل به على مصطلح (morphème) ويقول إنها "تعتبر من المعاني الصرفية الوظيفية التي أشرنا إليها وأن هذه المباني نفسها أبواب تندرج تحتها علامات تتحقق المباني بوساطتها لتدل بدورها على المعاني"<sup>3</sup>.

فهو يجعل المعاني الصرفية والمباني منتمية إلى اللغة في حين تنتمي العلامات المنطوقة والمكتوبة إلى الكلام. ويضيف تمام حسان إلى هذا المصطلح، للدلالة على المعاني الصرفية الوظيفية في بيان طبيعة هذه المورفيمات، مصطلح "مباني التقسيم" وهي التي تندرج تحتها الصيغ الصرفية المختلفة التي ينصب في قالبها كل قسم من أقسام الكلام، فكل الصيغ الصرفية التي للأسماء بأنواعها والصفات والأفعال تعد في هذه

الأقسام ويلحق بذلك الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات والظروف والخوالب والأدوات. كما يضاف إلى هذه المورفيمات "معاني التصريف" والتي تندرج تحتها أوجه الاتفاق بين المباني وأوجه الاختلاف بينها، أي العلاقات والمقابلات، "ففي داخل المطاوعة نجد صيغة الفعل كانفعال وينفعل وانفعل ونجد صيغة الاسم كانفعال فتكون المطاوعة علاقة تربط بين كل هذه الصيغ ولكن اللغة تعتمد عند اتفاق المباني إلى إيجاد أنواع المقابلات بينها فيكون إيجاد المقابلات بواسطة مباني التصريف فتسند الأفعال إسنادات مختلفة بحسب التكلم والخطاب والغيبة وبحسب الإفراد والتثنية والجمع وبحسب التذكير والتأنيث والتعريف والتكثير فتكون معاني التصريف على هذا مجالاً للقيم الخلافية التي تفتقر الصيغ على أساسها<sup>4</sup>، ويرد ذلك بجدول تمثلت فيه المورفيمات المختلفة للغة العربية موزعة وفق هذه التقسيمات<sup>5</sup>.

4. أقسام الكلمة العربية: عند حديثه عن أقسام الكلم في كتابه، تطرق تمام حسّان إلى مناقشة التقسيم الثلاثي الذي توصل إليه النحاة، والمتجلي في قول ابن مالك: *وَأَسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ*<sup>6</sup>.

وقد لاحظ أنهم قد فرقوا بين أقسام الكلم إما من حيث المبنى فقط كما يتضح من أبيات ابن مالك:

بِالْجَرِّ، وَالتَّنْوِينِ، وَالتَّنَادِ، وَأَلِّ  
وَمُسْنَدٍ-لِلْأَسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ

بِتَا فَعَلْتُ وَأَنْتَ وَيَا أَفْعَلِي  
وَأُونِ أَقْبَلْتُ فِعْلٌ يَنْجَلِي

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَ "هَلْ"  
وَفِي "وَلَمْ".....<sup>7</sup>

وإما من حيث المعنى فقط، وهو ما يلاحظ من عبارات النحاة في تعريفهم لكل قسم من هذه الأقسام كما في "الاسم ما دل على مسمى والفعل ما دل على حدث وزمن والحرف ما ليس كذلك". وإن "التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين فينبني على طائفة من المباني ومعها (جنباً إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعاني"<sup>8</sup>.

انطلاقاً مما سبق حاول تمام حسّان التفريق بين كل قسم من أقسام الكلم وآخر وفق فوارق صورية هي (الصورة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، الجدول الإصاق، التضام، والرسم الإملائي) وفوارق معنوية هي (التسمية، الحدث الزمن، التعليق، والمعنى الجملي)، وكانت نتيجة ذلك أن اقترح تقسيماً جديداً للكلم قال بأنه يستخدم أكثر اعتباري المبنى والمعنى، فنجد في هذا التقسيم الذي عدّل به تقسيم النحاة للكلم مكاناً مستقلاً لقسم جديد هو الصفة، وكذا الضمير والخوالب، حيث استعار مصطلح الخالفة، كما ذكر، مما رواه الأشموني عن الفراء من أنه كان يسمي اسم الفعل «خالفة». كما نجد في هذا التقسيم الجديد مكاناً خاصاً للظرف، كما توسع في فهمه للأدوات "فترى الحروف منها أدوات أصلية وترى غيرها أدوات محولة

كالظروف التي تتصدر جملة الشرط أو الاستفهام وكالأسماء النكرات التي تستعمل لإبهامها استعمال الحرف وكانوا يخشون الآتية على صور الأفعال ولكنها تستخدم لنقصها استخدام الحروف وهلم جرا<sup>9</sup>.

وبذلك نشأ عن هذه المحاولة تقسيم سباعي للكلم عالج به تمام حسان، كما يعتبر ذلك، مواطن الضعف في التقسيم الذي ارتضاه النحاة من قبل، ويشمل هذا التقسيم الجديد: الاسم-الصفة-الفعل-الضمير-الخالفة-الظرف-الأداة. ويعلق على ما قام به بقوله: "إنما مثلي بالنسبة لهذا النموذج ومثل البصريين بالنسبة لنموذجهم كمثل رجلين أرادا أن يكشفوا عن بنية ضاحية صغيرة من مدينة، إذ تتكون هذه الضاحية من ثلاث مجموعات من المباني. فأما أحد الرجلين والمثل هنا للبصريين فقد ركب طائرة عمودية توقفت به في الجو فوق هذه الضاحية بمسافة قليلة تمكنه من رؤية المباني المذكورة دون بقية المدينة فاطلع فرأى هذه المباني من ثلاث كتل (والمثل للاسم الفعل والحرف) فأقر بذلك ورضي به وجعل ذلك في صلب معلوماته عن الضاحية. وأما الرجل الآخر (والمثل لشخصي المتواضع) فلم يركب الطائرة وإنما قصد إلى هذه الكتل ماشيا فدخلها واحدة بعد الأخرى فوجد كل كتلة منها مكونة من بنيات متلاصقة بحيث لا يدرك من يشرف عليها من الطائرة إلا أنها كتلة واحدة. حين رأى تعدد البنيات في كل كتلة ذهب يتقرس في صورة كل منها والغرض الذي تستعمل من أجله فخرج من تجربته هذه بزعم أن ما رآه راكب الطائرة ثلاثة أقسام هو في الحقيقة سبعة أقسام للمباني لا ثلاثة. وهكذا وصل نموذجي الذي بنيته إلى جعل أقسام الكلم سبعة: الاسم-الفعل-الوصف-الضمير-الظرف-المخالفة-الأداة. فالنحاة البصريون أشرفوا على أقسام الكلم من أصولهم المجردة تجريدا عقليا بعد أن التزموا بعبارة قالها علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «الكلم اسم وفعل وحرف»، وطلب إلى أبي الأسود أن ينحو هذا النحو. أما نموذجي فقد بدأ بالاستقراء المنهجي الوصفي المبني على أسس من المعنى وأسس من المبنى وانتهى إلى هذا النموذج المستقل عن النحو البصري مع الانتفاع بالمدارس الغربية<sup>10</sup>.

بعدها يقدم تمام حسان عرضا مفصلا لهذه الأقسام بذكر ما يندرج تحت كل قسم منها، ثم يردف ذلك بذكر الفروق بين هذه القسم وبين أقسام الكلم الأخرى وفق الاعتبارات الصورية والمعنوية التي ذكرناها آنفا منبها إلى أن إيراد هذه المعاني والمباني لا يستوجب أن يتميز كل قسم عن الآخرين في جميعها بل يكفي أن يختلف عنها في بعض هذه المباني والمعاني، فالمهم عنده أن لا يكون التفريق من جهة المبنى فقط وإن تعددت أو المعاني فقط وإن تعددت أيضا، إذ لا بد من تضافر اعتباري المبنى والمعنى معا في التفريق بين هذه الأقسام<sup>11</sup>.

"وهذا التقسيم يقوم على أساس وظيفي، أي على مفهوم المورفيم ودوره سواء على المستوى الصرفي أم النحوي، حيث يظهر من التحليل المورفولوجي الذي أشرنا إليه من قبل ما يلي:

## 1- بيان الوظائف أو العناصر المورفولوجية.

2- بيان الوظائف النحوية، وهي وثيقة الصلة بالوظائف الصرفية، كما في اللغة العربية<sup>12</sup>.

يعلق فاضل مصطفى الساقى على عمل تمام حسان بأنه لا يشك "في أنه عانى من آراء النحاة في تقسيم الكلم الشيء الكثير فلم يشأ إلا أن يمارس نقدهم في هذه المسألة المهمة ثم لم يكتف بهذه الممارسة - كما فعل غيره قديما وحديثا- بل وضع بنظراته السليمة الحلول التي رأى أنها البديل العلمي الذي يضع حدا لاضطراب التقسيم عند النحاة"<sup>13</sup>.

ويزيد على ذلك أنه "وبصرف النظر عن صحة هذا التقسيم، لأنه موافق للتقسيم الذي استنبطناه من أقوال النحاة وآرائهم، ولأننا في الحقيقة نرتضيه

فإن الأستاذ تمام جابها به دون أن يهيئ الأذهان له كما جوبه هو وغيره من قبل النحاة بتقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف. وأعتقد أنه أدرك صعوبة هذه المجابهة على الباحث، فوضع بعد ذلك الأسس الشكلية والوظيفية التي يمكن أن يبنى عليها تقسيم الكلم أطلق على الشكلية منها اسم (المباني) وعلى الوظيفية اسم (المعاني) وأكد أن أمر التمييز بين أقسام الكلم في أمثل طرقه ينبغي أن يتم على أساس من الاعتبارين معا: المباني والمعاني"<sup>14</sup>.

ولكننا نجد باحثا آخر يعترض على طريقة التقسيم التي اعتمدها تمام حسان وخاصة ذكر جهات الاختلاف بين الأقسام بعضها مع بعض من ناحية المبنى والمعنى، حيث يقول: "وقد أطال المؤلف في شرح ذلك مطبقا لها على الأقسام السبعة في محاولة لتبرير هذا التقسيم السباعي، ولا يسعني تلخيص أساس التقسيم عنده والتعليق عليه، لما فيه من تطويل وتعقيد وتداخل بين الأقسام، حتى انه ذكر للاسم - مثلا- تسع خصائص تشاركه بقية الأقسام في سبعة منها، وما أدري إذا كانت هذه السبعة لا (تفصل) الاسم عن غيره فما فائدة ذكرها؟"<sup>15</sup>.

لم تكن الدعوة من تمام حسان لإعادة النظر في التقسيم الذي ارتضاه النحاة القداماء من مستجدات هذا البحث، بل نجدها في كتاب "مناهج البحث في اللغة" الذي صدر لأول مرة سنة 1956م، حيث إنه عند تطرقه لمنهج النحو، اعتبر أن النحاة القداماء قد قسموا الكلمات وفق أسس لم يذكروها لنا ولكنهم اقترحوا لنا نتيجة هذا التقسيم إلى اسم وفعل وحرف. وعندما نظر إلى هذا التقسيم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة على حد تعبيره، توصل إلى أمرين:

- أن الكلمات العربية يمكن أن ينقد تقسيمها القديم،
- أن هذا النقد ينبغي على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيما جديدا.

وأعقب ذلك بذكر الأسس التي ينبنى عليها تقسيم الكلمات، مبينا طريقة تطبيق كل منها في التقسيم، وهذه الأسس خمسة هي: الشكل الإملائي المكتوب، التوزيع الصرفي، الأسس السياقية، المعنى الأعم أو معنى الوظيفة والوظيفة الاجتماعية، متوصلا في الأخير إلى أنه إذا قسمنا الكلمات العربية وفق هذه الأسس، فسنجد أربعة أقسام للكلمة هي: الاسم، الفعل، الضمير، الأداة. مع ملاحظة أن الضمير يشترك مع الاسم في أنه يدل دلالة غير معينة على ما يدل عليه الاسم دلالة معينة، ويشترك مع الأداة في أنه يخرج عن القاعدة العامة القائلة إن للكلمة العربية أصولا ثلاثة، وفي أنه لا يقبل العلامات المميزة للاسم جميعا، فلا تدخل عليه (أل) مثلا، أما (أل) التي في (الذي) فهي من بنية الكلمة، لا أداة تعريف لضمير الصلة، ويشمل الضمير:

- ضمير الشخص (أنا الخ). - ضمير الصلة (الذي الخ). - ضمير الإشارة (هذا الخ)<sup>16</sup>.

### 5. البناء في الصرف العربي:

يتطرق صاحب "اللغة العربية" في الشق الأخير من النظام الصرفي إلى جانب المبنى، فيستقيض بهذا الصدد في شرح مصطلحات كان قد تطرق إليها في بداية حديثه عن الجانب الصرفي، وهذه المصطلحات هي<sup>17</sup>:

1- **مباني التقسيم:** وهي الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة، حيث إن ما يرجع من هذه المباني إلى أصول اشتقاقية فإنه يتفرع إلى مبان فرعية يضمها المبنى الأكبر وكل مبنى من هذه المباني الفرعية هو قالب تصاغ الكلمات على قياسه يسمى الصيغة الصرفية، وهنا نجد طائفة من الصيغ تقع مباني متفرعة عن المباني الكبرى والتي هي الاسم والصفة والفعل، أما ما لا يرجع إلى أصول اشتقاقية من مباني التقسيم وهو الضمير وأكثر الخوالف والأداة فمبانيها هي صورها المجردة إذ لا صيغ لها. فالعنوان الأول مبنى أكبر وما تفرع منه مبان فروع ولا نجد العلامة إلا في النص المنطوق أو المكتوب.

2- **مباني التصريف:** وهي تتمثل في صور التعبير عن معاني الشخص (التكلم والخطاب والغيبة) والعدد (الإفراد والتنثنية والجمع)، والنوع (التذكير والتأنيث)، والتعيين (التعريف والتذكير)، ويعبر عن هذه المعاني بواسطة اللواحق وهي حروف الزيادة والأدوات والضمائر المتصلة.

3- **مباني القرائن اللفظية:** السياق عند تمام حسان كالطريق الذي لا بد له من معالم، فمعالم السياق تحده مباني التقسيم ومباني التصريف، ولكن هذه المباني وما يندرج تحتها من صيغ ولواحق موضحة يظل بحاجة إلى قرائن أخرى تتضح بها العلاقات العضوية في السياق بين الكلمات. فمن هذه المباني ما تتضح به الأبواب من حركات إعرابية أو رتبة أو مطابقة في الحركة أو مطابقة في

مبنى تصريفي ما، أو ربط بصورة من الصور التي تترابط بها الكلمات كما سنرى بعد قليل أو همز أو تضعيف يفيد معنى التعدية أو غير ذلك من المباني المعبرة عن العلاقات<sup>18</sup>.

ومع إقرار تمام حسن أن هذا النوع الأخير لا يفيد في بيان معنى صرفي بل يساعد في بيان علامة نحوية وبذلك يعتبر خارجا عن النظام الصرفي، ولكنه يعتبره هدية الصرف للنحو إذ إن النحو -حسبه- نظام من المعاني والعلاقات التي لا تجد تعبيرا شكليا عنها إلا فيما يقدمه الصرف لها من المباني والقرائن اللفظية. بعد استعراضه لمختلف هذه المباني ومدى أهميتها في الكشف عن النظام الصرفي، يعود تمام حسان إلى تفصيل الصلة بين المعنى والمبنى والعلامة من خلال أبيات لابن مالك، ليصل إلى استنتاج أن المبنى يتصف بالعموم وهو ما يجعله منتما إلى النظام أي إلى اللغة، والعلامة بخصوصها جزءا من الكلام، ومنه كانت الصلة داخل النظام بين المعنى والمبنى لا تنفك بحيث أن المعاني بحاجة إلى المباني سواء أكانت دلالة المبنى على المعنى وجودية بالذكر أم عدمية بالحذف والاستتار، ومن ذلك أخذ من كل مبنى من المباني السابقة عينة حاول بشرح كل منها على حدة إبراز دور كل منها في الصرف، فأخذ من النوع الأول الصيغة، ومن النوع الثاني اللواصق، أما من الثالث فتحدث عن الزوائد<sup>19</sup>.

ليستخلص أنه حين لا تكفي الصيغة الصرفية وحدها للدلالة على المورفيم في حال انتقاء هذه المقابلات فإن اللجوء إلى المثال يصبح ضروريا، وإن لم يكن المثال صالحا لتحديد هذه الدلالة، نلجأ إلى السياق ويمثل الدكتور تمام لذلك بصيغة (فعل) التي تصلح للصفة المشبهة والمصدر، وهي بها نحتاج إلى المثال أو السياق للدلالة على المورفيم<sup>20</sup>، وفيما يخص اللواصق يقول بأن أوسع اللواصق مجالا هي الضمائر المتصلة لأنها تصلح معاني على الشخص، العدد والنوع، أما الزوائد فينسب إليها -حسبه- معنى الجهة في الحدث وهي العناصر الصرفية التي لا يمكن عزلها عن الكلمة ورد على زعم النحاة بأن حروف الزيادة في العربية الفصحى هي (سألتمونيها) وبأن أحدا من غير هذه الحروف لا ينبغي أن يعده زائدا في أي ظرف من الظروف، فحسبه، كل حرف في العربية يصلح لأن يكون حرف زيادة، مشيرا على الصلة بين بعض صيغ الثلاثي وبين بعض الصيغ الأخرى مما عدا الثلاثي في مثل (قلب، شقلب)، (درج، دحرج)، (غرد، زغرد)، (عرد، عريد)، (بثر، بعثر)،. وهي صلة يمكن تفسيرها بكون هذه الحروف في الأفعال الرباعية (الشين، الحاء، الزاي، الباء، العين) هي حروف زوائد على صيغة الثلاثي لأن المعنى الذي يدور حوله كل فعل ثلاثي هو المعنى الذي يدور حوله الفعل الرباعي الذي يقابله<sup>21</sup>.

بعد هذا العرض، يتطرق تمام حسان إلى فكرة اعتبرها هامة وهي أن " المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال. فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر

من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما، فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصا في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء<sup>22</sup>.

وبذلك، فإن هذا الاحتمال والتعدد صادق على كل أنواع المباني المذكورة آنفا سواء منها مباني التقسيم أو مباني التصريف ومباني القرائن المتمثلة في القرائن اللفظية. وأعقب ذلك بمحاولة البرهنة على زعمه هذا؛ فبالنسبة للصيغ، يمثل لها بصيغة (أفعل) فمعناها التعدية ومصادفة الشيء على صفة والسلب والإزالة وصيرورة الشيء ذا شيء والدخول في شيء والاستحقاق والتعريض والتمكين. أما فيما يخص مباني التصريف فعند ملاحظتنا التاء نجدها مرة تستعمل للتأنيث ومرة للوحدة وأخرى للمبالغة.

وأما ما يتعلق بمباني القرائن فإن الاسم المرفوع صالح لأن يكون فاعلا أو نائب فاعل أو اسما لكان أو خبرا لـ"إن" أو مبتدأ أو خبرا أو تابعا مرفوعا. فهذا الاحتمال لهذه المباني يكون عند تجردها من السياق، أما إذا تحققت في سياق فإن العلامة لا تفيد إلا معنى واحدا تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية<sup>23</sup>.

## 6. أصل الاشتقاق:

عند تطرقه للاشتقاق، تبرز وجهة نظر لتّمّام حسان بالنسبة إلى أصل الاشتقاق تختلف عما أقره النحاة وخاصة البصريون والكوفيون منهم خلال جدلهم حول هذا الأصل هل هو للمصدر أم للفعل الماضي، فيقدم حلا لذلك من خلال دعوة الصرفيين إلى أن يعدلوا عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين؛ أي أن تكون دراستها خالصة لعلم المعجم، بعيدا عن الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفية. وبذلك "يكون «الاشتقاق» حدودا مشتركة بين المنهجين (...). وبذلك تعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق فالمصدر مشتق منها والفعل الماضي مشتق منها كذلك. وبهذا لا نستطيع أن ننسب إلى هذه الأصول الثلاثة أي معنى معجمي على نحو ما صنع ابن جني وإنما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفيا هو ما تؤديه من تلخيص العلاقة بين المفردات"<sup>24</sup>.

تتمثل الأصول الثلاثة التي رآها تّمّام حسان أصلا للاشتقاق في فاء الكلمة وعينها ولامها، وبهذا الاعتبار فإنه "يقضي أن تكون كلمات اللغة العربية جميعها عدا الضمائر والظروف والأدوات وبعض الخوالب مشتقة وأن الكلمات الصلبة الوحيدة في اللغة هي هذه الضمائر والظروف والأدوات والخوالب. ويصبح الاشتقاق مع هذا الفهم دراسة صرفية مسوقة لخدمة المعجم كما كانت المباني والزيادات والملحقات دراسة صرفية مسوقة لخدمة النحو. ويتبع هذا الفهم الجديد للاشتقاق أمر آخر هو تقسيم الكلمة المشتقة حسب هذا الفهم إلى متصرفة وجامدة فأما الأولى فهي التي تتضح الصلات بين بعضها وبعض بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة كالأفعال والصفات وأما الثانية فهي التي لا يمكن فيها ذلك كرجل وفرس وكتاب"<sup>25</sup>.

يتفق مع هذا الاتجاه أيضا عبد الصبور شاهين حين يعد المادة التي تتمثل في صوامت مجردة من الحركات من دون زيادة أصلا للكلمة العربية؛ وبذلك تكون كل كلمة عربية جامدة أو مشتقة مأخوذة من هذه المادة. وعلى هذا الأساس فإنه يعرف الجامد "ما يؤخذ من مادته على غير قياس أما المشتق فهو ما يؤخذ من مادته على قياس"<sup>26</sup>.

#### 7. قواعد النبر:

ينتهي تمام حسان حديثه عن الجانب الصرفي في كتاب (اللغة العربية معناه ومبناها) بالتطرق إلى ظاهرة النبر، والتي قال بأنها تعتمد على المقطع، فيصل من ذلك إلى أنه ثمة نوعان من النبر: نبر القاعدة ونبر الاستعمال، وأن النبر بحسب القاعدة ينقسم من حيث القوة والضعف إلى: نبر أولي ونبر ثانوي، مردفا ذلك بأن لكل من النبر الأولي والنبر الثانوي قواعده الخاصة والتي تتسجم مع وظيفته الإيقاعية في حدود الصيغة أو الكلمة<sup>27</sup>.

أو كما يقول أحد الباحثين، فإن تمام حسان قسّم "النبر في العربية إلى نوعين، نبر صرفي، وهو الذي يختص ببنية الكلمة، ونبر سياقي، وهو الذي يقع على الجمل، وليس على الكلمة المفردة، وقد أطلق محمود السعران على الأخير ارتكاز الجملة sentence stress، ويوضح تمام حسان النوع الأخير فيقول: إما أن يكون تأكيدا أي رفعة الهواء أقوى وأعلى من التقريري وإما أن يكون تقريريا، (وهذان وصفان لا يمكن أن نصف بهما نبر الصيغة). وأي مقطع في المجموعة الكلامية سواء كان في وسطها أو في آخرها صالح، لأنه يقع عليه مثل هذا النبر، والمسافة بين كل نبر في الكلام المتصل متساوية، وهذا ما يسمى بالإيقاع"<sup>28</sup>.

#### خاتمة:

كان ما سبق عرض موجز لأهم إسهامات تمام حسان اللغوية فيما يصنف ضمن الجهود الرائدة التي قصد من خلالها وضع نموذج جديد للغة العربية من خلال إعادة تنظيم مقولاته، وقد تمّ من خلاله عرض جهوده في الجانب الصرفي مما يحمل التصور الجديد الذي حاول إرساءه تمام حسان في نمودجه لإعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، لكن حسب حلمي خليل فإن تمام حسان "لا يمضي في التحليل المورفولوجي إلى نهايته في بيان وتصنيف العناصر المورفولوجية في اللغة العربية، وإنما مزج بين فكرة تقسيم الكلام إلى أقسام، وهو تصور تقليدي، يقوم على وحدة لم يعترف بوجودها الوصفيون في الكلام وهي الكلمة، وبين التحليل المورفولوجي وفكرة المورفيم التي حلت محل مفهوم الكلمة في النظرية اللغوية الحديثة"<sup>29</sup>.

#### 8. هوامش :

- <sup>1</sup> حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996م ص 226.
- <sup>2</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998م، ص 82.
- <sup>3</sup> نفسه، ص 82.
- <sup>4</sup> نفسه، ص 84.
- <sup>5</sup> نفسه، ص ص 84-85.
- <sup>6</sup> ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، دار الكتب العلمية، لبنان ج1، ط1، 1998م، ص19.
- <sup>7</sup> نفسه، ص ص 21-26.
- <sup>8</sup> تمام حسان، نفسه، ص 87.
- <sup>9</sup> نفسه، ص 89.
- <sup>10</sup> تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ج1، ط1، 2006م، ص ص 247-248.
- <sup>11</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص 90-128.
- <sup>12</sup> حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 284.
- <sup>13</sup> فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م، ص137.
- <sup>14</sup> نفسه، ص ص 139-140.
- <sup>15</sup> السيد مصطفى جمال الدين، رأي في تقسيم الكلمة، مقال منشور في موقع: [www.rafed.net](http://www.rafed.net)، ص 112.
- <sup>16</sup> ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1986م ص ص 229-237.
- <sup>17</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص 133-135.
- <sup>18</sup> نفسه، ص ص 134-135.
- <sup>19</sup> نفسه، ص ص 136-162.
- <sup>20</sup> فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، إيتراك للنشر، ط1، 2004م، ص ص 133-134.
- <sup>21</sup> نفسه، ص 134.
- <sup>22</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 163.
- <sup>23</sup> نفسه، ص ص 163-164.
- <sup>24</sup> نفسه، ص 169.
- <sup>25</sup> نفسه، ص 169.
- <sup>26</sup> عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م، ص 107.
- <sup>27</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص 170-175.
- <sup>28</sup> محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 2005م، هامش (2)، ص 44.

---

<sup>29</sup> حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 235.